من هم أصحاب الحق؟

وميض إحسان

ثمة سؤال بات يؤرق العراقيين ويفرض عليهم الخوض في احتمالات غائمة وتوقعات شائكة، من هم أصحاب الحق والمصلحة الحقيقية في إشاعة الاستقرار في البلد؟

إنها ليست النخب السياسية – المنقسمة في ما بينها، وعلى نفسها – التي تتمتع بالمصالح وكل شروط الاستقرار، على الرغم من مظاهر الاضطراب الذي يعم الدولة العراقية والمخاطر التي تهدد المجتمع العراقي.

لكن أصحاب الحق الحقيقيين هم ببساطة كل العراقيين، بدون تفريق أو تمييز، الذين يعانون انعدام الخدمات على كل الصعد، تفتك بهم أمراض الاقتصاد والتعليم والصحة، وتهددهم مخاطر الجفاء في العلاقات، هؤلاء الناس الذين ناضلوا ضد كل أنواع طغيان السياسة وعذاباتها، وتحملوا شدائد حياة ما كان لها أن تستمر لولا رغبتهم بالحياة نفسها، ولولا الأمل بالمستقبل.

لبعض الوقت وقع في ظن الكثيرين أن طقوس الانتخابات، والتصويت على الدستور، وشعارات الشراكة الوطنية، ستقود إلى عدم انغلاق الحكومة على نفسها لصالح انفتاح المجتمع وتوسيع صلاحيته، الأمر الذي سيساعد على تصحيح المسارات وتقليص الانحرافات في الأداء الديمقراطي، التي تعترف الحكومة نفسها بمخاطرها قبل أن يشخصها الشارع العراقي، لكننا وجدنا أن سياسة الانغلاق هدف بحد ذاته تعمل بعض النخب السياسية على ترسيخه، وتكافح من اجله، عن طريق تقنين السياسة والاستحواذ على الإعلام ومؤسسات القضاء، ومرافق التعليم، وجعلها حدائق خلفية للسلطة بشكل مباشر أو غير مباشر.

في ظل الأزمات المتلاحقة التي يفتعلها السياسيون يتصاعد دورهم في قيادة البلد، وتقفل أبوابه أمام أي تصور يخرج عن دائرة تصوراتهم، فيتراجع دور الجماهير ويتقلص حضورها في الساحة السياسية، حتى يصبح وجودها مرهوناً برضا السلطة وأجهزتها الأمنية وأهواء المتحكمين بها، الأمر الذي يسهم في تنامي بشاعة الحاضر الذي يعيشه المجتمع.

العراقيون اليوم أصحاب حق لاينبغي أن ينافسهم فيه احد، ولا يزايد عليهم فيه حزب، أو تكتل، أو فكر أو أيديولوجية، فمصالح المجموع ينبغي أن تتحقق قبل مصالح الفرد، وأهدافهم في الحياة أكثر أهمية من أهداف أي حزب، وتوفير متطلبات العيش الآدمي أسمى من ضرورات أية أيديولوجيا، وهم الوحيدون الذين يجب أن يعرفوا حقيقة ما يجري في البلد، وأسباب الشقاء الذي يفتك بحياتهم، يجب أن توضع حقيقة خلافات النخب السياسية أمامهم، لكي يحكموا فيها، ويقرروا في أمرها، أن تكشف لهم كل أسباب النزاعات الحقيقية الدائرة بين السياسيين التي أدت، وما زالت تؤدي، إلى عدم الاستقرار النفسي والحزن وإراقة الدماء بشكل يومي مفجع.

ليس هناك من يؤمن أن المشكلات التي تتفاقم بين السياسيين، وجنوحهم المجنون نحو تدمير البلد بهذه الطريقة القاسية، توازي عدم شعور الإنسان بالأمان وحرمانه من ابسط مقومات الحياة. إذ ليس لأي مشروع سياسي أو مذهبي أو عرقي أهمية، أو شرعية اجتماعية، ما لم يحقق راحة البال وأسباب الحياة الرغيدة للمجتمع، هذه قاعدة إنسانية قديمة أوجدت الداعي الروحي والمادي لنزول الرسالات السماوية وقيام الأديان، وكانت الأساس الأول لنشوء المجتمعات وانبثاق الأفكار.

صعود الإسلام السياسي وتراجع الليبراليين

الإسلاميون في حالة صعود، وها هم يحصدون المقاعد في الانتخابات البرلمانية أمام تراجع القوميين واليساريين ليشهد التاريخ أكبر عملية علمنة للإسلام في أعقاب ربيع الثورات العربية و وفقا لمقولة الكاتب محمد أركون " فإن صعود الإسلاميين هو جزء من عملية علمنة سياسية للإسلام ". إن ما يحصل الآن هو معكوس أسلمة السياسة تماماً وسط ارتفاع الرايات الإسلامية في ميادين التحرير.

انه زمن العمائم الإسلامية فمنذ مطلع الخمسينات ومرحلة التحرر العربي من الاستعمار القديم كان هنالك حضور للإسلاميين غير أن الأنظمة العربية دأبت على وصف الإسلاميين بالرجعية وقمعها ضمن تحالفاتها مع الغرب مقابل استمرارها في السلطة لعقود طويلة. وهنا أستذكر أبيات جرير المحسوب على الليبراليين افتراضاً، قائلا: " يا أيها الرجل المرخي عمامته.. هذا زمانك إني قد مضى زمني".

جاسم محمد ★

صعود الأحزاب الإسلامية

يبدو ظهور الإسلاميين وخاصة الإخوان المسلمين على المشهد السياسي العربي سوف لا يقتصر على تلك الدول التي شهدت ثورات الربيع العربي بل سيمتد إلى دول أخرى وكأن المنطقة بأجمعها مرشحة لصعود الإسلاميين بعد تداعيات سقوط الدومينو ومنها المغرب والأردن وسوريا وثبوت الإسلام السياسي في العراق ولبنان. الإسلاميون حصدوا أكثر من ٤٠ ٪ وبالتحديد الإخوان المسلمين من نتائج الانتخابات في اغلب الدول العربية التي كانت نتيجة لثورات الربيع العربي رغم أن آراء المراقبين تشير إلى أن الإسلاميين ركبوا موجة ثورة الشباب الشعبية ليحصدوا نتائجها.

أما اليمن فتمثل نموذجا مختلفا للإسلام السياسي عن بقية دول المنطقة لأن الإصلاحيين والسلفية كانوا وما زالوا جزءاً من السلطة ضمن اتفاقات وتحالفات منذ عام ١٩٩٤ ولحد الآن.

ويبدو أن استثمار الإسلاميين جهودهم في الأعمال الخيرية في المجتمع والتقرب من الطبقة الفقيرة والابتعاد عن السلطة خلال تلك الفترات أتت بنتائجها الآن رغم اختلاف أيدلوجيتها نسبيا أو اختلاف طريقة تنفيذ برامجهم ومنها التبليغ والتبشير أو" الجهاد " عند مختلف المذاهب.

وكانت تصريحات بعض الزعماء والقادة العرب تتضمن إعلانهم الحرب علنا على الإسلاميين والإخوان ومنذ سنوات،وهذا ما يفسر قول الرئيس بشار الأسد في (٢٠١١/١٠/٣٠) "نحن نقاتل الأخوان المسلمين منذ خمسينات القرن الماضي وما زلنا نقاتلهم والذي تداولته معظم وسائل الإعلام ومنها صحيفة أخبار اليوم المصرية في ٣,١٠,٢٠١١.

الإسلام المعتدل

بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياتها التي مازالت تترك آثارها في السياسة الخارجية للولايات المتحدة والغرب وفي لغة الخطاب السياسي والاجتماعي ظهر تعبير جديد وهو الإسلام المعتدل كتعبير للدفاع عن الذات بعد محاولات الغرب كبح المد الإسلامي في عقر داره. وأصبح داخل السلفية الاصطلاحيون الذين بدأوا يتأقلمون ويتعايشون مع النظم السياسية والديمقراطية الحديثة والقبول بولاية أمر الحاكم على نقيض السلفية والسلفية المتشددة التي ترفضها رفضا قاطعا بل تدعو للجهاد لفرض الخلافة الإسلامية والتي جاءت في تنظيمات التوحيد والجهاد ضمن مظلة القاعدة. فمثلا حركة الإخوان المسلمين في مصر بدأت في خطوة استباقية عام ٢٠٠٥ بفصل المسجد وليس الدين عن السياسة لتكون أكثر قبولا عند الغرب أمام فوبيا الإسلام بعد أن شهدت بعض الأحزاب والحركات الراديكالية الإسلامية تراجعا في المنطقة وخاصة حزام المقاومة العربي في مواجهة إسرائيل.

خارطة الإسلام السياسي في منطقة الشرق الأوسط تتباين وتختلف بالمضمون والمفاهيم من مكان إلى آخر فما موجود من مجموعات إسلامية في أفغانستان وباكستان واليمن وفلسطين وبعضها في لبنان والعراق لا تلتقي بل تتعارض مع نموذج الثورة الإيرانية رغم إجماعها بأنها جاءت لتحرير الإيرانيين من ظلم نظام الشاه لتعلن ولاية الفقيه. وهنالك أحزاب ومجموعات إسلامية تتعامل مع الحكومة الإيرانية سياسيا كونها تتفق معها في بعض القضايا وتحصل على دعمها لكن ترفض التعامل مع أئمة الثورة الإيرانية وتعتبره خطأً أحمر في مرجعياتها الدينية والسياسية.

موقف الإدارة الأميركية

نشرت الـ " واشنطن بوست " في عددها الصادر في السادس من كانون الثاني ٢٠١٢ أن الفوز الكبير الذي حصل عليه الإسلاميون في الانتخابات البرلمانية المصرية يعتبر بمثابة " أول اختبار حقيقي " لإدارة الرئيس باراك أوباما بشأن تعهداتها بدعم الحكومات المنتخبة في العالم العربي، حتى لو لم يكن الفائزون هم المفضلين بالنسبة لواشنطن."

الولايات المتحدة لم يعد لديها خيار آخر فالثورات الشعبية قد أطاحت بعض حليفاتها في المنطقة

ولا يوجد لديها خيار إلا أن تبارك التغيير من خلال الدخول في حوار مع الإسلاميين لتخفيف حدة المواجهة بينها وبين الولايات المتحدة وإن كان ذلك مرحليا لتتجاوز عقدة العراق وأفغانستان والملف النووي الإيراني ومواجهتها السياسية والاقتصادية مع الصين. لذا جاءت تصريحات إدارة أوباما براغماتية بعد ثورة مصر وتونس وليبيا على لسان هيلاري كلينتون ووزير الخارجية الفرنسي باستعداد البلدين للتعامل مع الإسلاميين في حالة وصولهم إلى السلطة السياسية عبر صناديق الاقتراع،وما زاد في تأكيد هذه الحقيقة الموقف الفرنسي أمام النجاح الذي حققه حزب حركة النهضة بتونس وترحيبه بصعودها إلى السلطة وإبداء استعداده للتعامل معها لكن رغم ذلك مازالت مراكز الدراسات الغربية تنظر الى الجماعات الاسلامية بانها انعكاس لسياسات الاسلام الراديكالي التي ترفض التعايش مع الغرب وتصفه " بالإرهاب ".

يمكن أن يتلاقى الإسلاميون والمصالح الأمريكية في هذه المرحلة فأميركا يمكن أن تخلق من هذه المجموعات الإسلامية ومنها الإخوان المسلمون شبكة عازلة للتنظيمات الإسلامية الراديكالية ومنها تنظيم القاعدة وممكن أن يكونوا خياراً أفضل من اليساريين والقوميين بفرض العدالة الاجتماعية والديمقراطية.

أما التنسيق الأميركي والحوار مع الإسلاميين والإخوان في مصر والمغرب فلم يكن جديدا وهذا ما أكده الدكتور فاروق الباز، مدير مركز الاستشعار عن بعد بجامعة بوسطن قائلا:"إن الحوار والتنسيق مع الإسلاميين وقيادات الإخوان في مصر كان موجوداً قبل تنحي مبارك وهو ليس بجديد لحماية مصالحها".

إن نجاح الأحزاب الإسلامية في هذه المرحلة يعتمد على قدرتها على التكيف مع واقع الشعوب التي خرجت من ديكتاتورية السلطة وتوريثها فهي تحتاج إلى المرونة الكافية لتتعامل مع مشكلات المجتمعات العربية بعيدا عن التطرف وأن تستفيد من تجاربها السابقة.

★ كاتب متخصص في مكافحة الإرهاب

كاريكاتير

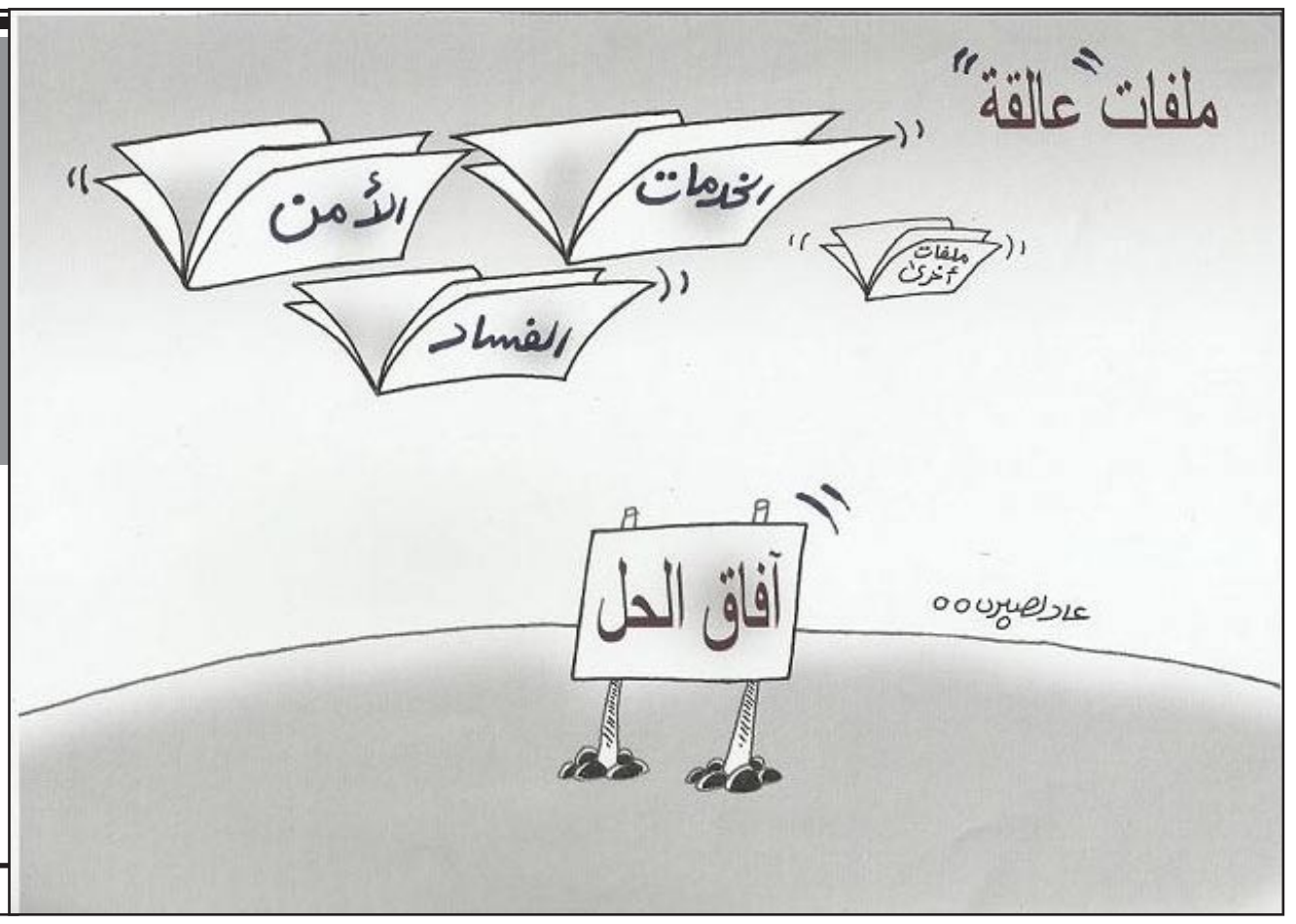

■ عادل صبري

المثقف الحرّ بين جدل التغيير والقنوط

جاسم العايف

بقي المثقف الحر في العراق مهدداً بالقمع والإقصاء وتغييب دوره في القضايا التي تهم وترسم أسس وطنه و مجتمعه ومستقبلها وكشف مصادر الخلل فيها وتشخيص أسبابها، ويتجلى فعل المثقف في ذلك عبر مساهماته من خلال إنتاجه متمثلات و صورا وأشكالا وحلولا ترتبط بذاته وتصوراته للأوضاع الاجتماعية وما عليها الظروف السياسية التي مرَّ بها وعايشها، وكذلك تلك التي تحيط به وتواجهه يومياً، ويستطيع بذلك الإبداع والعمل على تحرير تصوراته وطرحها على قدر ما يتاح له من حرية في التعبير، دون خوف من مجهولٍ والعمل على التخلص حتى من الرقيب الذاتي، اعتماداً على إخلاصه لوطنه وشعبه،دون شكوك أو نوايا سيئة تلاحقه من إي كان، و بالتلازم مع الإمكانات والقدرات الثقافية والمعرفية والعلمية التي يتمتع بها المثقف ذاته.

وبحكم طبيعة السلطات المتعاقبة على إدارة الحكم في العراق تم تغييب دور المثقف الوطني في التطور والحراك الاجتماعيين،لا بل جوبه المثقف العراقي الذي لا ينسجم مع السلطة ويخضع لها بأشد حالا ت القسوة والفظاظة وبعضهم اختفى إلى الأبد دون معرفة مصيره حتى اللحظة، والبعض الآخر غادر العراق بوسائل عدة،مغامراً بمصيره الشخصي واضعاً ذاته الإنسانية بين (جفني الردى) للخلاص من فكي ذئب شره ولا يشبع من نهم الدماء، خاصة في أواخرعقد السبعينات المنصرمة، وما تلاها. وبسبب تأثيرات الوضع الاقتصادي خلال حقبتي الحروب والحصار وغياب الحد المعقول من مستوى العيش المناسب نشأت شريحة اجتماعية- ثقافية مارست ثقافة (الغنيمة) معززة بالانتهازية واستثمار الفرص والكسب على حساب الكرامة الإنسانية، وفقا لشعارات تبررها السلطة السياسية القامعة دائماً لكل ما لا ينسجم مع توجهاتها،و لكن (مثقف) السلطة ظل يعمل عليها ويروج لها بانسجام مع أجهزتها ومؤسساتها المتعددة لتسويق وتبرير ثقافة العنف والحروب التافهة الخاسرة، وتوجهات القمع والهيمنة و (إنتاج الولاءات) لتبرير رغبات السلطة الفظة والوحشية، وتحقيق أكبر قدر من النفعية له. وفي المقابل وعلى الضد من هذا التوجه ثمة من المثقفين من عمل، وظيفياً، بالمؤسسات الثقافية السلطوية دون الاندماج أو التناغم بأي شكل كان،مع تلك (الولاءات) أو تكريس خطابات وتوجهاتٍ السلطة، مستخدمين الرمز والاستفادة من حيوية اللغة وفضاءاتها الغنية الموحية والمتعددة،غير عابئين بالغنيمة ومردوداتها أو بالمراكز وأرباحها. بعد زوال سلطة الرأي والحزب الواحد والقائد (الضرورة) لا تزال إشكالية علاقة المثقف الحر بالسلطة قائمة، فالمؤسسات الثقافية الرسمية و بعض المدنية ولدت محملة بتراث السلطة المنهارة وبعض قيمها وتوجهاتها، وهي إلى الآن لا تدرك أهمية الاختلاف مجسداً بحرية التعبير على وفق القناعات الخاصة ويشاركها في ذلك كثير من الأطراف والحركات السياسية التي ملأت فراغ منظومات الدولة التنفيذية والحقوقية ومؤسساتها المنهارة، والتي كان الأمل في أن تغدو تلك المؤسسات وطنية وديمقراطية،حقاً وفعلاً، وهو حلم العراقيين الأزلي، دون تمييز أو احتكار على أسس عرقية أو دينية – طائفية مقيتة أو حزبية نفعية مغلقة أو مناطقية أو عشائرية، وعمدت بعض القوى والحركات التي تكاثرت كالفطر في تراب عراق ما بعد فجر ٢٠٠٣/٤/٩ لاستنساخ تجارب الأنظمة السلطوية القامعة المتعاقبة على العراق في فرضها أفكارها وتوجهاتها وبرامجها وتصوراتها على الناس، بوسائل وممارسات لعلها أكثر بطشاً وظلاميةً وعدوانيةً وقسوةً، مما سبقها.

في حاضر ملتبس معقد كالذي نعيشه اليوم في العراق، يبدو استشراف المستقبل مغامرة، بالنسبة للمثقف الحر وللكاتب المستقل، فالنوايا والآمال والرغبات والأحلام ليست كافية هنا، لأننا وإزاء قتامة الحاضر وتركة الماضي، نواجه إحباطاً ليس له مثيل، فمسالة الآراء والتصورات الحرة والإعلان عنها والعمل عليها دون لبس أو خشية من (كائنات بشرية) تم وضعها في أطر (المقدس المتعالي) بعيداً عما هو أرضي لمخاطبة الحشود المقهورة والتآمر عليها، واعدينها بحلول لحياتها الشاقة الرثة الراهنة ستأتي من (هناك) بينما (المعركة الفعلية) هي (هنا) وعلى هذه الأرض التي يحيا عليها البشر ويسعون بطرق شتى لتغيير حياتهم الراهنة وصناعة تاريخهم عليها وعلى وفق شروط معطاة لهم، ومفروضة عليهم، ويحاولون بدأب التغلب عليها، و الإبداع وتجسيداته،بكل أنواعها، تظل قضية تخص الثقافة الحرة ومعطياتها المتجددة والتي لا يمكن تأسيسها وقيمها، دون مواجهة إشكالات كثيرة،كالحرية والرغبات البشرية، الآمال، الهزائم،الأحلام، والتطلعات المشروعة في العدالة الاجتماعية- الإنسانية والتي يجب أن تشمل الجميع، ونداءات المستقبل وبوحها العلني والخفي.. وللمساهمة في تنوع المشهد الثقافي- الاجتماعي العراقي لا بد من استشراف الآراء والرؤى المتعددة وحرية الدخول وحتى الاشتباك معها سلمياً في جدل حي خلاق وتواصل بناء شفاف، دون لغة التخوين وبعيداً عن احتكار الحقيقة وارتهانها لصالح فئة أو جهة واحدة مهما كان حجمها أو موروثها بسبب المكونات الثقافية المتعددة للمجتمع العراقي تاريخيا. وكذلك العمل بعيداً عن تكريس إعلاء مشروع وأوهام الهويات الثقافية المتشظية،الطائفية و الشوفينية التي يتم الترويج لها في العراق حالياً، تحت مسميّات تلفيقية كاذبة منغلقة على ذواتها ولا تراث لها يعتد به في الذات الجمعية الاجتماعية- الثقافية العراقية والعودة مجدداً لممارسة المنافع وتقاسم (الغنائم) عبر المواقف الانتهازية أو غيرها. فالحقيقة وصورها المتنوعة المتغيرة والمتجددة لا تتأكد بالإملاءات والإكراهات، أو شراء الذمم الزنخة، خاصة في هذا الربيع الذي يجتاح المنطقة العربية، ومن المؤكد أن مدياته ستصل بعيداً ذات لحظة ما،بغض النظر عما أفرزه سطح الواقع المتبدل من نتائج راهنة، لعل بعضها مخيب لآمال وتطلعات صناع الربيع ذاتهم، فالغاطس منه أعمق مما يُتصور حالياً. بعض من مهمتنا جميعاً الحراك المتواصل والدائب من اجل عراق قادم دون ثقافة الخوف والاستبداد والتسيد لأي كان واحتكار للرؤى وفرض للتصورات الواحدة والوحيدة..عراق، كعادته عبر تاريخه الموغل في القدم، يتجدد كطائر العنقاء، منسلخاً من رماد الماضي وجراحاته الغائرة العصية على الالتئام، وحاضره الملتبس الدامي و الذي لعله قد يثير الأسى والقنوط والفزع مؤقتا.

هل ينجح مؤتمر القوى السياسية؟

صارم رسول الفيلي

كلما تعرض الوطن لأزمة سياسية أو واجهتنا محنة أو مشكلة ينبغي على الكتل والأحزاب الممثلة في الحكومة والبرلمان الإجابة الأمينة على الأسئلة الآتية، هل أنها قامت بتوظيف كافة الجهود لمعالجتها بالشكل الأمثل عبر التعامل المباشر مع الحقائق في ظل توافر رؤية معمقة للأحداث والتحديات والمشاكل السابقة، ومنهج وأسلوب إدارتها للأزمة بصدق ووضوح بعيدا عن التأجيل والترحيل للقادم من الوقت أو التسويف أو الإنكار، كذلك البحث في كفاءة التحرك وفاعلية الأداء لعملية إدارة الأزمة أو المشكلة ما يترك أقل الأضرار الممكنة على الأصعدة المختلفة ويؤسس لمبدأ منع تكرارها كشرط أساس للتحرك إلى الأمام وتجنب الدوران في حلقة مفرغة!.وهنا أريد أن أقدم تصورا للأسباب التي حالت دون اتباع منهج علمي عصري يعتمد على الوقاية والتحسب والرصد المبكر لأسباب وبوادر المشاكل، وتقديم وصفة أحسب أن من شأنها المساهمة في إنجاح المؤتمر القادم للقوى السياسية العراقية:

١- عندما تنطلق أغلب الكتل والأحزاب السياسية إن لم نقل جميعها من الحسابات السياسية الخاصة بها وحدها باحثة عن مصالحها ومغانمها فإنها تدخل الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقد عند كل أزمة سياسية ولديها تصور واحد لمنطلقها ومسارها وأهدافها النهائية، وغالبا هو التصور التي تريده والغاية التي تسعى إلى تحقيقها وليس التصور الواقعي الذي يترك الخيارات مفتوحة والمسارات مرنة والحوارات في توسيع آفاق التعاون ونطاق المشاركة الإيجابية، لاتعيقها نقطة خلاف ولاتتعامل مع شرط إما.. أو، ولاتعتبر اللقاءات والمؤتمرات ساحة لمنافسة صفرية يجب أن يكون فيها منتصر ومهزوم.

٢- كان التعامل مع الأزمات والمشاكل السياسية الماضية يجري بشكل موسمي، فحين تقع أزمة سياسية تتخذ الكتل الكبيرة الموجودة في الحكومة والبرلمان ردود فعل لحظية وتتوافق حول نقاط معينة وتتخذ قرارات ولاتعرف أو لا تريد أن تعرف ماذا بعد وكيف نواجه استحقاقات الغد بعد أن أختار الجميع المسلك الأسهل وهو ملاذ عدم المواجهة الأمينة للمشاكل ومسبباتها وإنهاء الأمر بإتفاق هش وتوافق ينتظر أزمة قادمة، ربما الجميع على يقين بقدومها، ليفاجأ المواطن البسيط بدورة جديدة من الإتهامات المتبادلة كمؤشر لبدء أزمة جديدة قد تكون شبيهة بالأزمة السابقة إن لم تكن ناتجة عنها بسبب القصور في إدارتها بالشكل الأمثل، ليتعامل الفرقاء السياسيون معها بنفس الآليات السابقة التي ثبت قصورها ومن منطلق اعتبارها أزمة أو مشكلة تحدث لأول مرة دون الالتفات إلى الخسائر في الجهد والوقت والفرص والأموال!.

٣- نحن أكثر حاجة في هذا الظرف السياسي والمقطع الزمني إلى التحرر إلى أقصى حد ممكن من النرجسية الشخصية والحزبية والطائفية والقومية التي تدفع إلى الانطلاق في مسار الحسابات السياسية الضيقة والبحث عن المصالح الخاصة، في ظل اعتبار الأهداف والبرامج الخاصة هي الأكثر تحقيقا لمصلحة الوطن والمواطن، وربما يصل الأمر ببعض الفرقاء السياسيين إلى احتكار هذه الصفة ونفيها عن الآخرين عندها تنزوي المصلحة الوطنية لنكون إزاء مصالح وطنية تتعدد بتعدد الكتل والأحزاب، وبكلمة أخرى على الجميع تغليب البصيرة الوطنية التي تدفع إلى التمسك بمصلحة الوطن والمواطن أكثر من مراعاة حسابات السياسة، وأن يعمل الجميع بروح الفريق الواحد لتحقيق هدف منع استدعاء التناقضات الإقليمية والدولية وتجسيدها في الساحة السياسية العراقية لتتقاطع مع الحراك السياسي والقواعد الدستورية في ميدان العمل الوطني من جهة، وتكرس أجواء الخلاف والتناقض بين الكتل السياسية من جهة أخرى.

٤- وأخيرا يعتبر المؤتمر الوطني المقبل فرصة تاريخية للعمل الجاد الصادق من أجل وضع الحراك السياسي على السكة الصحيحة والدفع به بتعجيل متزايد لتحقيق أهداف الوطن والمواطن العليا من أمن وتنمية على المسارات كافة، وهذا يلزم أولا أن تتحرك هذه الأهداف في فكر ووجدان جميع الحاضرين في المؤتمر المقبل لتحرك الإرادات بعد ذلك بدرجة تتناسب مع حجم التحدي الذي يواجه الجميع، ولعل ما يضمن هذا هو توحد جميع الأطراف حول مبدأ الدستور لنا وعلينا – حسب تعبير السيد عادل عبد المهدي النائب السابق لرئيس الجمهورية – وقبول جميع استحقاقات هذا المبدأ، خلاف ذلك تبقى اجتماعاتنا وحواراتنا ومؤتمراتنا منخفضة الكفاءة والقدرة على الاستجابة لحاجات المرحلة وتطلعات العراقيين.